



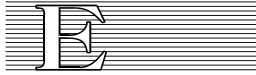
مفوضية الاتحاد الأفريقي



الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: General

E/ECA/CM/45/2
AU/CAMEF/MIN/2(VII)
15 February 2012

Arabic
Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦-٢٧ آذار/ مارس ٢٠١١

مذكرة مقدمة لمناقشة الفريق الرفيع المستوى ”أفريقيا في عام ٢٠٥٠- كيف تصبح قطب عالمي“^(١)

(١) قام بإعداد هذه الورقة شهيد يوسف لمنتدى الأسواق الصاعدة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

أولاً - المقدمة

١ - شهدت أفريقيا في العقد المنصرم طفرة كبيرة أخرجتها من حالة الركود التي لازمتها في الماضي وغدت تخطو بعزيمة نحو مستقبل اقتصادي أكثر إشراقاً. وبلغت معدلات النمو في المتوسط ما يزيد عن ٥ في المائة في العام في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ مما أثار الكثير من الآمال، بيد أن الإبقاء على هذا المستوى من الأداء، ناهيك عن تحسينه، سوف يعتمد على مدى فعالية تصدي البلدان الأفريقية، مجتمعة وعلى انفراد، لعدد من التحديات. وفاقمت أزمة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وتبعاتها المستمرة على الصعيدين التجاري والمالي من جسامته هذه التحديات - وهي تحديات لا تقتصر على البلدان الأفريقية وحدها. فضلاً عن ذلك فإن اقتصاديات التنمية التي كانت بمثابة البوصلة التي يهتدي بها صانعو السياسات، هي الآن في حالة تقلب مستمر، حيث يحتدم الجدل حول مصادر النمو (ومستقبله)^(١)، وتتشعب الآراء بشأن تطبيق سياسات الاقتصاد الكلي، وتثار الشكوك حول جدوى المعونة^(٢)، وتصعب ترجمة مفهوم الحوكمة إلى سياسات عملية وتتكاثر الأفكار غير المستندة إلى إثباتات من حيث التصميم والصياغة عن شمولية النمو والابتكار^(٣) وإزاء هذا القدر الهائل من الغموض ينبغي للبلدان الأفريقية أن تبدأ بصورة ملحة في صقل وتنقيح الاستراتيجيات^(٤) بحيث تفيد من زخم النمو الذي حدث مؤخراً وتكفل محافظة جميع أنحاء القارة على التقدم الاقتصادي وتفاذي المزالق المرتقبة بحيث تتمكن القارة بحلول عام ٢٠٥٠، إن لم يكن قبل ذلك، من احتلال موقعها كقطب رئيسي في اقتصاد عالمي من المرجح أن يظل في المستقبل المنظور متعدد الأقطاب. ويرمي تقرير أفريقيا لعام ٢٠٥٠ إلى رسم الطريق المؤدى إلى تحقيق هذا الهدف.

٢ - وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً أولياً للتقرير، حيث تبدأ بخلفية تاريخية موجزة للتنمية في أفريقيا في ماضيها القريب ومستقبلها. ثم توجز الخطوط العريضة للمسار الاقتصادي للقارة على مدى العقدين الماضيين، وتلقي الضوء على المنحى المتسارع للنمو في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠ والعقد السابق لها - المتمثل في مضاعفة معدلات نمو الناتج المحلي السنوي الإجمالي؛ وتستعرض المذكرة الاتجاهات الكبرى التي سوف تكون حاسمة لعافية أفريقيا الاقتصادية وحضورها العالمي، ومن ثم تقف على إمكانيات أفريقيا على صعيد النمو وتستكشف القضايا التي سوف تشكل استراتيجيات البلدان الأفريقية طويلة المدى.

ثانياً - ديناميات التنمية منذ عام ١٩٥٠

٣ - في العقدين التاليين لنهاية الحرب العالمية الثانية كان الهدف العاجل لمعظم البلدان النامية - التي كان العديد منها بلداناً حديثة الاستقلال - هو التصنيع، بدءاً بأنشطة الصناعات التحويلية الأساسية، مع وجود

(٢) — Kenneth Rogoff, "Rethinking the growth imperative", 2 January 2012. Available from

www.project-syndicate.org/commentary/rogoff88/English.

Dani Rodrik, "The future of economic growth", 25 July 2011.

Available from www.project-syndicate.org/commentary/rodrik58/English

(٣) - القيود المتصلة بالموارد التي أثقلت كاهل البلدان المانحة وفتور همة المانحين إضافة إلى سلسلة من المنشورات التي أثارت الشكوك حول فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية تجعل من غير المرجح أن تزداد الموارد المتأتية على هذا الصعيد في المدى المتوسط. أنظر أيضاً استعراض Moyo (2009) الوارد في Easterly (2007) ويعتبر Sachs (2005) من أقوى المدافعين عن المعونة.

وكما تم الاطلاع عليه في شباط/فبراير 2012. www.earth.columbia.edu/pages/endo/poverty/oda

(٤) - أنظر مثلاً تقرير أوكسفام

[Left Behind by the G20? How Inequality and Environment Degradation Threaten to Exclude poor people from the Benefits of Economic Growth \(London, 2012\).](http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik58/English)

(٥) - مثال ذلك المبادرات العديدة الموجهة لمسار التنمية في أفريقيا بما فيها الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي تضع إطاراً استراتيجياً يغطي ستة مجالات مواضيعية، وبرنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا الذي يؤدي نفس المهمة في مجال الهياكل الأساسية.

بلدان مثل الهند والصين والبرازيل سعت حتى في مرحلة مبكرة إلى بناء صناعات تنتج سلعاً رأسمالية. واقتدت البلدان بما تحقّق من انجازات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر وفي روسيا في النصف الأول من القرن العشرين.

٤ - وتبنّت البلدان التي هي في طور التصنيع أحد نموذجين أساسيين: فالبلدان التي حذت حذو الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيات الغربية الرائدة اتبعت نهجاً "مختلطاً" استخدمت بموجبه حوافز السياسات العامة والحوافز التجارية والاستثمار في المشاريع العامة للدفع بالتصنيع البديل للتصدير في المجالات الرئيسية لكن مع إيلاء دور إنمائي كبير ومتنامٍ للقطاع الخاص^(٦). وفي المقابل تبنت البلدان الواقعة في منطقة النفوذ السوفيتي نهجاً مخططاً أو انعزالياً تتمركز فيه التنمية حول الدولة ويتجه من القمة للقاعدة لتطوير كل من الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي، مع أقل قدر من الاعتماد على قوى السوق أو المبادرات الخاصة^(٧). وشكلت فترة الستينيات عصراً ذهبياً للنمو، ليس أقله بالنسبة لعدد من البلدان الأفريقية الساعية إلى اغتنام الفرصة للحاق بركب التقدم التكنولوجي. وبلغ معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الستينيات ٢,٦ في المائة في المتوسط في البلدان الأفريقية التي جاءت كينيا وكوت ديفوار في طليعتها، واستمر هذا المعدل في الارتفاع بنسبة ٠,٧٦ في المائة كل سنة في العقد التالي^(٨) وأوجدت ذكريات الكساد الكبير، والسياسات المتبعة خلال الحرب العالمية الثانية وفترة الستينيات البيئة الذهبية السياسية والاجتماعية التي نتج عنها بروز دولة الرفاه في الاقتصادات المتقدمة النمو وانتهاج البلدان النامية بصورة غير منتظمة لبرامج الرفاه وشبكات الضمان من خلال اعتماد برامج تكيف هيكلي (برعاية البنك الدولي) وزيادة التركيز على الحد من الفقر.

٥ - وأدى تضائل النفوذ السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفيتي والبلدان الشيوعية الأخرى إلى حدوث نقلة في طريقة التفكير فيما يتصل بنهج التنمية الصناعية خلال السبعينيات والثمانيات. كما أن الدعم السياسي للسياسات الصناعية للحكومة الناشطة أصابه الوهن بسبب تباطؤ النمو في الولايات المتحدة وأوروبا في السبعينيات، الذي انتقل إلى البلدان النامية. ويُعزى هذا جزئياً إلى الصدمتين البتروليتين في ١٩٧٣ و ١٩٧٩، وتزايد مديونية البلدان النامية والاختلالات غير المحتملة في مجالي التجارة والمدفوعات. وبحلول أوائل الثمانينيات أصبحت الفكرة (وهي ليست فكرة جديدة) التي مفادها أن الرد على تباطؤ الأداء الاقتصادي والبطالة يكمن في "اليد الخفية للأسواق التنافسية" وليس اليد الموجهة للدولة، أصبحت هذه الفكرة تجد رواجاً متزايداً في الغرب، ونظراً لما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ على الصعيد الدولي وجدت هذه الفكرة قبولاً أوسع. وأسهمت هذه الفكرة في الإصلاحات التي أفضت إلى التفكيك التدريجي للحوافز التي تعوق التجارة وإلى الإصلاحات التي يسرت حركة رأس المال والتعميق المالي وعدداً من الابتكارات الأخرى على صعيد الإدارة المالية. ونظراً لأن الجولات التجارية أفلحت في القضاء على الحوافز أصبح الطراز الجديد السائد هو النمو الذي

(٦) - كانت كوريا ومحافظة تايوان الصينية من بين الاقتصادات الناجحة التي اتبعت نهجاً مختلطاً قامت فيه يد الدولة الموجهة برعاية الصناعات الخاصة وخلق "أبطال قوميين".

(٧) - قدم الكساندر غيرشنيكوف

(Economic Backwardness in Historical Perspective, Cambridge, Harvard University Press, 1962) وصفاً لهذه العملية بالإشارة إلى التجربة الأوروبية، كما فعل جاستين كين (٢٠١٠) الشيء ذاته لتفسير النمو السريع للصين *China Miracle Demystified* - www.worldbank.org/...ChinasMiracleDemystified ويرد عرض موجز لتنمية أفريقيا بين عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٠ في مؤلف فريدريك كوبر *Shanghai.p*. For a brief account of African development www1.worldbank.org/prem/...chaps/Ctrynote8AfricasGrowth.pdf Africa since 1940. Cambridge University press. ٢٠٠٢

(٨) - www.worldbank.org/prem/...chaps/Ctrynote8AfricasGrowth.pdf

يقوده التصدير في إطار السوق، وبحلول أوائل التسعينات كان "توافق آراء واشنطن"^(٩) قد تجذر تماماً وتبنت العديد من البلدان الأفريقية أطروحاته الرئيسية من خلال اعتماد برامج تكيف هيكلية (برعاية البنك الدولي) وزيادة التركيز على الحد من الفقر. وعزز سقوط حائط برلين الاعتقاد بأن قوى السوق يمكن أن تكون أكثر فعالية من قدرات الدولة التوجيهية، وهو اعتقاد توطد أكثر بفضل الطاقات الإنمائية التي فجرتها مسيرة الصين نحو اقتصاد السوق تحت غطاء اشتراكي. وبصعود الأسواق دبت الحياة من جديد في العولمة وراجت الفكرة التي تقول باقتراب نهاية التاريخ^(١٠) وبأن البلدان المتقدمة النمو - وربما بلدان أخرى أيضاً - في طريقها نحو دولة تحررية محدودة الدور تقوم بمهمة "الحارس الليلي". وعملت الطفرة التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت والمواقع الإلكترونية على تحسين صورة آلية السوق وعززت النفوذ السياسي لقطاع الشركات وخلقت حالة من الحماس غير المنطقي ظلت سائدة حتى منتصف العقد التالي على الرغم من أزمة شرق آسيا وكساد شركات الإنترنت "آل دوت كوم" (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، الأمر الذي يعزى بدرجة كبيرة إلى أن الاقتصادات الغربية وخاصة الولايات المتحدة تمكنت من تحاشي هذه الأزمات بفضل سيطرتها السياسية على الصعيد العالمي^(١١) وسطوتها الاقتصادية وقوتها الناعمة التي لم يطلها أي تأثير يذكر. وكانت هذه هي الفترة التي بدأت تتجذر فيها فكرة أن النمو يمكنه أن يكون "منعدم الوزن"، وأن الخدمات يمكنها أن تحل بقدر كبير محل الصناعات التحويلية كمحرك للنمو، وفي الآونة الأخيرة ما فتئت المحاولات تبذل لإضفاء شعبية أكثر على نموذج النمو الذي تقوده الخدمات استناداً إلى عقود من النمو السريع في الهند.

٦ - وبسبب المعارك المنهكة مالياً في العراق وأفغانستان المفضية إلى الأزمة المالية التي نشبت لدى القوة العظمى الوحيدة وما أعقبها من هزات لاحقة زلزلت أركان الاتحاد الأوروبي وقضت مضاجع الشرق الأوسط وزرعت بذور الغموض في أفريقيا ودفعت الاقتصادات الشرق آسيوية إلى مراجعة توقعات نموها المتوسط الأجل، بسبب هذه المعارك أُرجئت التساؤلات بشأن الأفكار المسلم بها عن النمو وضرورة تحجيم دور الدولة وتحاشي السياسات الصناعية. كما أن المتاعب المالية التي عاشتها الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية سلطت الضوء بشدة على التصاعد المحموم لنفقات برامج الرعاية الصحية واستحقاقات الرفاه الاجتماعي حتى في الوقت الذي ساد فيه القلق بشأن تفاقم تفاوتات الدخل بين مواطنيها. واضطرت اقتصادات شرق آسيا مثل الصين التي كانت تمتطي موجة الصادرات إلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى استحداث نقلة هائلة في الإنفاق تحوّلت بموجبها من الادخار والتصدير إلى الإنفاق المحلي. فلم يعد الاستثمار في الصناعات التحويلية، الذي كان لوقت طويل المصدر الرئيسي للنمو، يحظى بأي قبول في شرق آسيا وبدأ صانعو السياسات الإقرار بتراكم الطاقة الإنتاجية المفرطة في العديد من الصناعات وشرعوا يتبعون نهج الاستهلاك من قبل الطبقة المتوسطة المتنامية كمصدر للنمو المستقبلي. فبدلاً من التصنيع التحويلي، تسعى الاقتصادات التي هي في طور التصنيع إلى المحافظة على النمو بمساعدة البناء والإسكان وبناء الهياكل الأساسية (كما هو الحال في البلدان المتقدمة). وبدت الصادرات

(٩) - تبلور هذا التوافق في الآراء في أعقاب نشر ورقة مؤلفها جون ويليامسون في عام ١٩٨٩. واقتداء بالمبادئ التوجيهية للموزاييك دعا توافق آراء واشنطن إلى إدخال ١٠ إصلاحات لترسيخ قوى السوق. وهذه الإصلاحات هي التي حررت المالية والتجارة وأسعار الصرف وألغت القيود المنظمة للاقتصاد. أنظر جون ويليامسون (٢٠٠٤) "A short history of the Washington Consensus"

يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.iie.com/publications/papers/williamson0904-2.pdf. Accessed 22 February 2012.

(١٠) - مصطلح خلدته مقالة فرانسيس فوكوياما المنشورة في عام ١٩٨٩ التي كما يبدو توقعت تفكك الاتحاد السوفيتي الذي أطلق غورباتشوف شرارته الأولى. متاح على الموقع: www.wesjones.com/eoh.htm. Accessed 22 February 2012.

(١١) - وهو ما يعني ضمناً أن يتم إجراء قدر أكبر من النشاط الاقتصادي، سواء على صعيد الإنتاج أو الاستهلاك، عبر وسائط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفي إطار الفضاء الحاسوبي.

المتزايدة من المعادن مثل البوكسيت والكوبالت والماس والذهب والنحاس،^(١٢) التي كانت تنعش الاقتصادات الأفريقية أقل ضماناً وأصبحت الحاجة إلى إيجاد مصادر متعددة للنمو أكثر إلحاحاً.

ثالثاً - أداء الاقتصادات الأفريقية: ١٩٩٠-٢٠٠٩

٧ - على الرغم من القلق الذي خلفته الأزمة، يسود التفاؤل بصفة عامة في أوساط مجموعة الأمم الأفريقية والوكالات الدولية والمستثمرين والباحثين، ويُعزى هذا التفاؤل بدرجة كبيرة إلى المكاسب التي تحققت خلال العقد الماضي مقارنة بفترة التسعينيات^(١٣). فقد وصلت معدلات النمو السنوي في الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ إلى ٥ في المائة في المتوسط في مقابل ٢,٥ في المائة في التسعينيات ومعدلات أدنى في الثمانينيات، بل أن ستة بلدان أفريقية كانت من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً على الصعيد العالمي. ويُعزى هذا إلى ارتفاع معدلات الاستثمار من ١٨ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٠ إلى ٢٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو مستوى مشرف رغم أنه لا يمكن مقارنته بمستويات شرق آسيا، كما يُعزى إلى نمو حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي التي ارتفعت من ما يزيد قليلاً عن ٢٦ في المائة من الناتج الإجمالي في عام ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي العديد من البلدان تحسنت المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات ممارسة الأعمال التجارية^(١٤) وارتفع الاستثمار الأجنبي في أفريقيا من ٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠ (بعد أن بلغ أعلى مستوى له في عام ٢٠٠٨ حيث سجل ٨٨ مليار دولار). وزادت التحويلات إلى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠.

٨ - وكان التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية الرئيسية مرضياً أيضاً. وانخفضت نسبة السكان الأفريقيين الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار في اليوم من ٥٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٥. في حين انخفضت نسبة الأطفال ناقصي الوزن والذين يعانون من سوء التغذية إلى ٢٥ في المائة في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٩؛ وارتفعت معدلات إكمال المرحلة الابتدائية إلى ٧٥ في المائة في عام ٢٠٠٩ بل إن بعض البلدان مثل رواندا ومدغشقر وبوروندي حققت معدلات تسجيل بالمرحلة الابتدائية تقارب نسبة مائة في المائة؛ في حين هبطت معدلات وفيات الأطفال في نفس الفترة من ١٨١ إلى ١٣٠؛ كما حدث انخفاض ملموس في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.^(١٥) وينبغي تعزيز هذه الاتجاهات الإيجابية بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة، بينما تبذل جهود للحد من وفيات الأمهات من خلال الاقتداء بالاستراتيجية المتبعة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التي تركز على رفع مستوى الوعي والتمويل والبحوث.

٩ - وعلى النقيض من ذلك انخفض إجمالي المدخرات من ١٧ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩.^(١٦) وبقي الاستثمار الخاص الثابت كما هو عليه في مستوى ١٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وانخفض نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ككل من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ (وفقاً لما أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو"، فإن معدل عام ٢٠٠٨ كان ١٠,٥ في المائة)، وكان قد بلغ ٩,٧ في المائة

(١٢) - أسهمت المعادن والبتروöl بما يزيد عن نصف صادرات أفريقيا وكان لها القدر المعلى في تحقيق ازدهار بلدان مثل جنوب أفريقيا وبوتسوانا وفي دعم اقتصادات بلدان أخرى مثل نيجيريا وغانا وجمهورية تنزانيا الاتحادية وزامبيا.

(١٣) - أنظر مثلاً Steven Radelet, *Emerging Africa* (2010)

How 17 countries are Leading the Way (Washington, Center for Global Development, 2010).

(١٤) الوقت المطلوب لإنفاذ العقود وللحصول على أذونات البناء من بين المجالات التي شهدت تحسناً.

(١٥) - تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١ منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيعات E.11.I.10

(١٦) - بلغ إجمالي المدخرات في شرق آسيا ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ وهو معدل غير متوازن بسبب وزن الصين في الارتفاع الكبير لإجمالي المدخرات

في شرق أفريقيا وه في المائة في غرب أفريقيا ١٨,٢ في المائة في الجنوب الأفريقي.^(١٧) فضلاً عن ذلك فإن معظم الصناعات التحويلية قائمة على الموارد وتتسم بتدني القيمة المضافة المحلية كما أنها لا تسجل سوى مكاسب محدودة على صعيد الإنتاجية ولا يربطها بباقي الاقتصاد^(١٨) سوى القليل من الروابط. وكان التنوع في صادرات الصناعات المحلية محدوداً بالمقارنة مع ذلك. وارتفع نصيب صادرات الصناعات التحويلية بنسبة ٣ نقاط مئوية من ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠٠٩، ومثلت صادرات أفريقيا ١,٣ في المائة فقط من مجمل الصادرات على الصعيد العالمي في عام ٢٠٠٨، في مقابل ١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وحتى في أكثر البلدان الأفريقية تصنيعاً فإن الصادرات الرئيسية قائمة على الموارد. فعلى سبيل المثال كانت أهم سلعتين صدرتهما جنوب أفريقيا هما البلاتين والذهب في حين كان أهم سلعتين صدرتهما كينيا هما الشاي والزهور المقطوفة وفي إثيوبيا البن وبذور السمسم وفي جمهورية تنزانيا الاتحادية البن والتبغ وفي غانا حبوب الكاكاو وخام المنجنيز.^(١٩)

رابعاً- التحديات واستشراف المستقبل

١٠ - دفع الاتجاه نحو تعددية الأقطاب على الصعيد العالمي إلى إعادة التفكير في ست مجالات لها تداعيات متداخلة طويلة الأجل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وسيبقى مستوى أداء البلدان الأفريقية في العقود القادمة رهيناً باستجابتها في هذه المجالات:

- يتيح التغير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والسياسي العالمي فرصاً لأفريقيا لإعادة تشكيل خططها الإنمائية فالسلام الأمريكي^(٢٠) صحبته بعض السلبيات، إلا أنه ساعد في إيجاد واستدامة بيئة خاضعة للضوابط يمكن للعولمة أن تزدهر في ظلها. ونظراً لأن شمس العولمة توشك الآن على الغروب بظهور عدد من مراكز النفوذ الإقليمية التي يرجح إزاحتها لسيطرة القوة العظمى الوحيدة، فإن فترة السلام (النسبي) الطويلة التي شهدتها الخمسين سنة الماضية قد تفسح المجال لفترة طويلة من التوترات والغموض يمكن أن تكثُر خلالها "البجعات السوداء" غير المرغوبة. إن الجهود المبذولة لإيجاد خلف لبروتوكول كيوتو والمفاوضات التي لا نهاية لها التي شهدتها دورة الدوحة تنبئ بما سيكون عليه الحال في ظل عالم ثنائي الأقطاب أو متعددها، حيث تصبح السلع العامة العالمية أكثر ندرة في ظل ازدياد الحاجة إليها. فوجود عالم أقل استقراراً من شأنه أن يوفر تربة صالحة لسباق تسلح مكلف وينطوي على قدر من الخطورة، الأمر الذي قد يتحول، في ظل غياب حسن النية والتعقل لدى قادة الدول وغياب نهج الأخذ والرد في التعامل بين الأمم، إلى حروب دموية مثل حروب العهود الغابرة.
- ونظراً لأن الاقتصادات الغربية الرائدة وبعض البلدان النامية تعاني الأمرين لتصحيح الاختلالات الرئيسية في ميزانها التجاري وإن بعضها يسعى للتعامل مع موجات رأس المال الباحثة عن أرصدة قليلة المخاطر، فإن العولمة المتوقفة يمكن أن تعود القهقري. وإذا اجتاحت البلدان الصناعية ركود يحسب بأرقام عشرية فإن الإيمان بالمكاسب المتأتية من التجارة، الذي يتشبث به العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض بينما هو يتهاوى في الغرب، قد يتعرض

(١٧) - بلغ نصيب الصناعات التحويلية ٣٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا في عام ٢٠٠٩. أنظر تقرير اليونيدو لعام ٢٠١١.

(١٨) - أنظر تقرير اليونيدو لعام ٢٠١١

(١٩) مؤشرات التنمية الأفريقية لعام ٢٠١١. البنك الدولي. يمكن الاطلاع عليه في الموقع data.worldbank.org/sites/files/adi_2011-web.pdf.

(٢٠) - يشير هذا التعبير إلى ميزة السلام النسبي التي سادت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي ترتبط بالقدرة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية

للتقويض سريعاً، مما يعيد ظهور الحواجز بكل أنواعها. وقد تم نحت مصطلح "الحماائية الغائمة" لوصف عودة القيود التجارية^(٢١) إلى الحياة من جديد وقد يوحي هذا الوضع بتعرض أفريقيا لمصاعب اقتصادية نظراً لصلاتها التجارية والمالية الوثيقة مع أوروبا.

- إن الاستقرار السياسي والاقتصادي أمر بالغ الأهمية للتنمية. أفريقيا وعانت أفريقيا بما فيه الكفاية من الصراعات المحلية^(٢٢) وأدركت ما تنطوي عليه من قوة تدميرية^(٢٣). وستكون القدرة على الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي والتوترات السياسية والصراعات المسلحة بمثابة اختبار مستمر لعدد من البلدان الأفريقية.

- علاقة الدولة بالتنمية هل ستتغير هذه المرة؟ إن من يقولون بتحجيم الدور التنظيمي للدولة، بعد أن لاحظوا مدى الضرر الذي يمكن أن يلحقه ضعف الرقابة على الأسواق المالية بالاقتصادات الناضجة، هم قلة (باستثناء من هم في الولايات المتحدة الأمريكية). فقد انتهى عهد تراجع الدولة، في الوقت الحالي على الأقل. فالسياسة الصناعية من النوع الذي تمارسه الصين (وقبل ذلك جمهورية كوريا ومحافظة تايوان الصينية وغيرهما من النور الآسيوية) تجري دراستها بجدية في أفريقيا، حيث تسعى البلدان التي هي في طور التصنيع لوضع سياسات تتواءم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية لحفز التصنيع. وتفاوتات الدخل المتعاطمة المقترنة ببطالة هيكلية قد تجبر الدولة على الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في خلق الوظائف (وهو ما يحدث حالياً في الشرق الأوسط والصين وعدد من البلدان الأفريقية) وكفالة تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل، الأمر الذي يجد الاستحسان لدى الفئات التي من شأنها أن تفيد من ثروات الدولة، ويجد في نفس الوقت المقاومة الشرسة لدى المتجذرين سياسياً المتحكمين في الأسواق وفي مفاصل الدولة أيضاً. ولو كانت التجارب السابقة تشير إلى أن الدول ما فتئت تزداد مهارة في وضع وتنفيذ السياسات الرامية إلى تسريع التنمية وأن الفساد يجد من يردعه في معظم البلدان وأن الحريات المدنية والمؤسسات الديمقراطية يمكنها أن تتعايش مع الحكومات القوية فإن الدور التدخلية للدولة قد لا يحظى عندئذ بقدر أقل من القبول. بيد أن التاريخ القريب لأفريقيا وآسيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ليس مطمئناً على أي من هذه الجبهات، كما أن النصف الأول من القرن العشرين ينطوي على رسائل مقلقة تذكرنا بحجم الخلل الذي يمكن أن يحدث.

- تسخير الابتكار لمواجهة تناقص الموارد والإحترار العالمي. إن حقيقة أن معدلات الاستثمار من المرجح أن تبقى متدنية في البلدان الأفريقية (إلا إذا حدث تحويل للصناعات التحويلية الخفيفة من بلدان شرق آسيا ذات الدخل المتوسط) وقد تنخفض في شرق آسيا (مع ارتفاع نصيب الاستهلاك وشيخوخة السكان) تشجع على الاعتقاد بأن الابتكار سوف يدفع بالنمو خلال المكاسب في إنتاجية العوامل الإجمالية. وأوجد هذا الإعجاب بالابتكار اهتماماً هائلاً بنوعية التعليم وتنمية المهارات في العلوم والهندسة وعائدات الإنفاق من البحث والتطوير ودور الجامعات والمؤشرات التي ترصد القدرات الابتكارية. ويتعرض رأس المال إلى الإبعاد إلى مرتبة

(٢١) — Richard Baldwin and Simon J. Evenett, "Don't let murky protectionism stall a global recovery: things the G20 should do", 5 March 2009. يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.voxeu.org/index.php?q=node/3206

(٢٢) — Some of these conflicts were the result of interventions by the super-Powers and in effect were proxy wars fought in Africa.

See Ann Hironaka. Neverending Wars. Cambridge, Harvard University Press, 2005.

(٢٣) — يروى بول كولبير أن "مصيصة الصراعات" هي أحد أسباب تعثر التنمية في العديد من البلدان الأفريقية. وتتمثل الأسباب الأخرى في الاعتماد على الموارد الطبيعية والافتقار إلى الشواطئ وضعف الحوكمة أنظر كولبير وآخرون (٢٠٠٣) وكولبير (٢٠٠٤).

متدنية من مراتب اقتصادات النمو (لأن لا أحد يعلم كيفية زيادة الاستثمار الرأسمالي أو المدخرات الخاصة) واحتل رأس المال البشري محله^(٢٤) ويتمنى البعض، وهو يتذكر كيف أن الكهرباء والمحركات ذات الاحتراق الداخلي حفزت الاستثمار والابتكار والعمالة، أن تعيد التكنولوجيات "الخضراء" الحياة إلى زخم النمو في سياق التحضر المتسارع (من خلال زيادة الاستثمار جزئياً) وأن تساعد على المحافظة على الطاقة والمياه وغيرها من الموارد غير المتجددة مع التخفيف من وطأة تغير المناخ.

- ربما تكون إمكانيات النمو الحضري والتصنيع في طريقها للانحسار. وليس من المستبعد أن يتصور المرء أنه نظراً لقلّة الوظائف التي تدر دخلاً مجزياً فقد تحتاج البلدان ذات الدخل المنخفض إلى تبني إستراتيجية متوازنة للنمو تولي المزيد من الاهتمام والموارد إلى الاقتصاد الريفي وتعيد النظر في حتمية معدلات التحضر الآخذة في الصعود بصورة حادة، التي تضع ضغطاً كبيراً على الهياكل الأساسية الحضرية وتزيد من استهلاك الطاقة.
- تلوح في الأفق المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي وأمن المياه، بعد أن خففت هذه المخاوف لفترة مؤقتة، وفي أفريقيا والشرق الأوسط والصين تزداد الأمور إلحاحاً بسبب الاحترار العالمي واستمرار النمو السكاني. يطرح الاحترار العالمي مصاعب إضافية أمام البلدان التي شرعت في التنمية في مرحلة متأخرة. إن الاحترار العالمي مع ما يقترن به من زيادة متوقعة في الظواهر المناخية البالغة الشدة وارتفاع مستويات البحر^(٢٥) يعني أن المدن الساحلية الواقعة في المناطق المنخفضة، التي يوجد العديد منها في أفريقيا، ينبغي أن تستعد للأسوأ وأن تعمل على بناء مؤسسات وهياكل أساسية مقاومة (بما في ذلك الحواجز البحرية والدفاعات السلبية). وتشمل المدن المعرضة للخطر داکار وأبيدجان وأکرا وبورت أليزابيت ومابوتو ودار السلام ومومباسا^(٢٦).

خامساً – الوقوف على الإمكانيات الاقتصادية

١١ - ينبغي للبلدان الأفريقية، وهي تتصدى للتحديات التي تلوح في الأفق، أن تستغل ما لديها من موارد وتزيل أوجه القصور وتطور القدرات الكامنة لديها إلى أقصى درجة ممكنة. وتختلف الإمكانيات اختلافاً كبيراً باختلاف البلدان إذ تتراوح في الحجم ما بين نيجيريا التي يبلغ عدد سكانها ١٥٠ مليون نسمة وجزر القمر التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة. وسوف تتطور بدرجات متفاوتة. وعليه فإن الاستراتيجيات وخيارات السياسة العامة سوف تتفاوت، وأي خارطة طريق مستقبلية قد تحتاج إلى تقسيم البلدان وفقاً للخصائص المميزة لكل منها. ويمكن تصنيف البلدان حسب مستوى الدخل، وكثافة السكان ووفرة الموارد الطبيعية والموقع، كبلدان ساحلية أو غير ساحلية، والتوجهات التجارية والهيكل السياسي والماضي الاستعماري. وسوف تؤثر هذه الخصائص على كيفية استجابة البلدان للاتجاهات وإفادتها من هبات الطبيعة. وثمة عوامل أخرى سيكون لها تأثير من بينها التشرذم الإثني الذي يرتبط بعدم الاستقرار الاجتماعي والحروب الأهلية التي تسببت في

(٢٤) - يعود الفضل في هذا بدرجة كبيرة إلى أعمال ثيودور شولز ورفاقه وإلى صياغة نظريات النمو المحلية بواسطة بول رومر وروبرت لوكاس. أنظر ثيودور شولز "The Economics of being poor" http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/economic/laureates/1979schultz-lecture.html

(٢٥) - للوقوف على موجز الخيارات المتاحة أمام البلدان المعرضة لتغير المناخ أنظر Christain de Perthuis, Economic Choices in a Warming World. Cambridge, Cambridge University Press, 2011.

(٢٦) - "African cities at risk due to sea-level rise", 2008.

يمكن الاطلاع عليه في الموقع: www.unhabitat.or/downloads/docs/presskitsowc2008/Drowned_n_dangerous/pdf.

اضطرابات طويلة الأمد وخسائر باهظة في العديد من البلدان.^(٢٧) وبالنظر إلى هذه الظروف الإطارية فإن وتيرة التنمية سوف تعتمد على العوامل التالية:

- الاستغلال المتروى للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي والمياه، الذي سيكون حاسماً، مع مراعاة الاستغلال الأمثل لتدفقات الإيرادات طويلة الأجل. إلى جانب ذلك ستمثل زيادة الموارد من خلال الاكتشافات^(٢٨) وبمساعدة أوجه التقدم التكنولوجي إحدى الأولويات.
- سيكون للعوامل الديمغرافية دور حاسم في حظوظ الدول الأفريقية التي تشهد جميعها نمواً في عدد السكان. وسيكون هناك مجال لجني مكاسب من العوامل الديمغرافية لأن نسبة الشباب ستكون عالية، بيد أن الاستفادة من هذه الثروة يبقى رهيناً بنوعية التعليم المتوفر وبالتدابير المتخذة لحماية صحة السكان والاستثمارات المؤدية إلى توليد فرص العمل.
- تطوير ووضع أنشطة إنتاجية ولاسيما من جانب القطاع الخاص سيكون له تأثير حاسم على النمو والعمالة. ويعتمد ما يؤول إليه مصير هذه الأنشطة على طريقة تنظيم مباشرة الأعمال الحرة (بما فيها تلك الخاصة بالأعداد الكبيرة للأفريقيين في المهجر)، والاستثمار والتغيرات التكنولوجية. وقليل هو عدد البلدان الأفريقية التي لديها قاعدة صناعات تحويلية كبيرة أو خدمات موجهة نحو الصادرات بخلاف السياحة. وربما كان أكثر ما هو إضراراً بالأداء على صعيد التصدير أن البلدان الأفريقية باستثناء جنوب أفريقيا لا تأوي سوى أعداد قليلة جداً من الشركات التي يعمل فيها أكثر من مائة شخص.^(٢٩) وهو نوع الشركات الذي يرجح أن يجازف بدخول الأسواق الخارجية. فضلاً عن ذلك وكما تبين من تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية عن تحديات أفريقيا الجديدة فإن الغالبية العظمى من الشركات الأكبر حجماً تعمل في مجال الخدمات (على سبيل المثال المصارف والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والبناء).^(٣٠) إن تعزيز القاعدة الإنتاجية، ليس فقط في المناطق الحضرية بل في القطاعات الزراعية أيضاً، سوف يحدد في نهاية المطاف ما إذا كانت أفريقيا ستصبح قطباً عالمياً أم لا.
- وجود طبقة وسطى تزداد حجماً وثراء يرفع الطلب على وسائل النقل الحضرية والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإسكان والمنافع العامة الأخرى.
- الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة المصدرين الأفريقيين في سلاسل القيمة الدولية سيظل عاملاً هاماً وفي نفس الوقت فإن الاندماج في منظومة الابتكار الدولية سوف يتزايد مع تزايد أهمية الابتكار كمصدر للنمو. وفي خلال بضعة عقود قادمة سيحدد عمق اقتصاد المعرفة في البلدان الأفريقية حجم الطبقة الوسطى والرخاء الاقتصادي.

(٢٧) - حظيت التأثيرات التي تقع على النمو من جراء التشرد الإثني وانعدام الشواطئ والحجم والموارد الطبيعية بفحص تجريبي جاد. بيد أن التساؤلات بشأن عمليات التقدير جعلت من العسير إثبات أهمية أي من هذه العوامل في الماضي أو المستقبل بصورة قاطعة.

(٢٨) - أوضح غيلب وآخرون (٢٠١١) أن الاكتشافات الجديدة زادت الموارد المعدنية بصورة كبيرة وأسهمت في الثراء الوطني.

(٢٩) - أنظر ديفيد ماكينزي "How can we learn whether firm policies are working in Africa?", April 2011. Available from [www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/04/12/000158349_20110412081305/Rendered/PDF/Mckinsey \(2010\) mckinseyonsociety.com/mckinsey-on-africa/](http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2011/04/12/000158349_20110412081305/Rendered/PDF/Mckinsey%20(2010)%20mckinseyonsociety.com/mckinsey-on-africa/)

(٣٠) - بينو ندولو وآخرون. "Challenges of African growth: opportunities, constraints and strategic directions", 2007. يمكن الاطلاع عليه في الموقع www.naider.com/upload/AFR_Growth_Avance_Edition.pdf

سادسا - نحو احتلال مركز القطب العالمي: الأهداف والاستراتيجيات والسياسات

١٢ - سوف تتبع البلدان الأفريقية، في سعيها لتسخير هذه الاتجاهات والموارد، بالضرورة مقاربات مختلفة استناداً إلى خصائصها وإمكاناتها. ومن شأن أي منظور طويل المدى ينطوي على بضعة أهداف مرنة أن يكون بمثابة أساس لتحديد الاستراتيجيات وتركيز جهود السياسات للوصول إلى تغييرات هيكلية ومؤسسية قد تحتاج إلى عقود لإكمالها. وعليه فإن تحديد منتصف القرن لتحقيق هذا الهدف أمر واقعي استراتيجياً. ويمكن لأفريقيا أن تصبح قوة اقتصادية عالمية يعتد بها في خلال عقدين، بيد أنه من المرجح أن يقتضي الأمر ضعف هذه المدة قبل أن تتمكن معظم البلدان من أن تتبوأ موقعاً مريحاً في فئة البلدان متوسطة الدخل، وهذا ما يعنيه أن تصبح قطباً عالمياً.

١٣ - قليل من الناس هم من يشعرون بالرضا التام عند النظر إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره الهدف الوحيد للإستراتيجية. غير أنه من الصعب وضع إستراتيجية اقتصادية دون أن يكون النمو جزءاً منها. وفي السياق الأفريقي ينبغي استكمال نمو الناتج المحلي الإجمالي بهدف يختص بالعمالة وهدف آخر ينصب على الرفاه الاجتماعي الذي يمكن أن يتمثل في استطالة عمر الإنسان. ومن شأن معدل نمو يبلغ في المتوسط ٧ إلى ٨ في المائة سنوياً على مدى فترة ٣٥ سنة أن يضع أفريقيا في مستوى مماثل لمستوى تايوان وكوريا في نهاية القرن العشرين. وهذا المعدل أعلى بكثير مما سجلته معظم البلدان الأفريقية خلال العقد المنصرم، بيد أنه معدل معقول لأسباب عدة. إن تدني نصيب الفرد من الدخل في أفريقيا وتخلفها التكنولوجي يجعلان من المستصوب جداً التعجيل بالنمو وبتيحان في نفس الوقت فرصاً للحاق بالركب على صعيد التكنولوجيا. والتراكم الحالي للبطالة التي تجاوزت ٢٠ في المائة من القوة العاملة في العديد من البلدان والزيادة المتوقعة في أعداد القوة العاملة^(٣١) وكلا الأمرين يقيم الدليل على أهمية وضع أهداف طموحة للنمو. ومن ناحية أخرى فإن التغييرات التكنولوجية التي تتسم بكثافة رأس المال وتزيد من فرص العمل تقلل من احتياجات العمالة في الصناعات التحويلية والخدمات، (وتسفر عن نمو لا يولد سوى عدد محدود من فرص العمل)،^(٣٢) مما يعني أن امتصاص العدد المتزايد من العاملين سوف يقتضي نمواً أسرع مما كان عليه الحال في الماضي، وكما يتضح من الحالة الصينية فمن الضروري أن يبلغ معدل النمو ٧ إلى ٨ في المائة لخلق العدد الكافي من الوظائف. وكان العمر المتوقع عند الولادة، الذي يُعد مؤشراً جيداً للرفاه والفرص الحياتية، قد بلغ في أفريقيا ٥٣ سنة في عام ٢٠٠٩ في حين بلغ ٧٢ سنة في شرق آسيا. وإذا أضفنا ٢٠ سنة إلى العمر المتوقع في المتوسط للأطفال المولودين في عام ٢٠٥٠ فسوف يحدث هذا تطوراً كبيراً في تقديم الخدمات والقضاء على الأمراض المعدية ورفع مستوى القدرات وتحسين نوعية الحياة.

١٤ - قد تكفي هذه الأهداف الثلاثة لصياغة استراتيجيات للبلدان الأفريقية التي سوف يتبنى كل منها بلا شك مزيجاً مختلفاً من السياسات تحت مظلة الإطار الجامع الذي يقدمه هذا التقرير. وعليه فإن قيمة التقرير يمكن أن تتمثل في عرض رؤية طويلة الأجل متماسكة ومقنعة من حيث الحجج التي تقدمها والإرشاد إلى السبيل لتحقيق الأهداف استناداً إلى سياسات تفيد من التجارب الإنمائية التي حدثت مؤخراً وقراءة للاتجاهات المستدامة التي تحدد الخيارات المطروحة. وسنبين فيما بعد بعض التدابير التي قد يتوجب على البلدان الأفريقية

(٣١) - من المتوقع أن ينمو عدد سكان أفريقيا بمعدل ٢.٤ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٥، وعلى الرغم من أنه من المرجح أن يتباطأ هذا المعدل في فترة لاحقة ليصل إلى مستوى خصوبة الاستعاضة بحلول عام ٢٠٥٠ فإن الأمم المتحدة تتوقع أن يتجاوز سكان أفريقيا ١,٨ مليار نسمة بحلول منتصف القرن. أنظر www.un.org/esa/population/publications/.../WorldPop2300final.pdf

(٣٢) - أنظر

Kapsos (2005) www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed.../wcms_143163.pdf

النظر فيها بغية بلوغ أهدافها الاستراتيجية، والإشكالات التي يجب معالجتها. وسيناقش التقرير هذه التدابير فضلاً عن التدابير الأخرى وإمكانية تحقيقها على أرض الواقع.

١٥ - **الاستقرار:** يعلمنا تاريخ التنمية أن التقدم الاقتصادي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستقرار السياسي والاجتماعي. فالبلدان التي لديها سجل من الإنجازات على صعيد التنمية المستدامة وصلت عبر التعلم من الأخطاء، مع وجود توافق سياسي قوي نسبياً (يدعمه مجتمع مدني يزداد قوة)، إلى بغيتها على صعيد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وأظهرت قدرات هائلة في خلق منظمات عامة فعالة لوضع وتنفيذ السياسات ونالت حظاً من النجاح في توزيع الفوائد الاقتصادية بعدالة وفي نفس الوقت تعاملت مع "الجوانب المقبولة" من عدم التكافؤ. وهذا أمر صعب المنال بيد أنه بدون هذه العناصر لا يمكن للتنمية أن تتم بسلاسة. أما البلدان التي تفتقر إلى بعض هذه العناصر فقد شهدت فترات من النمو المتسارع بيد أنها كانت قصيرة الأجل. وعليه فإن التحدي الأكبر أمام أفريقيا يكمن في تحقيق جميع هذه العناصر إلى درجة ما بصورة متزامنة. وتشير الدراسات إلى أن إرساء المؤسسات الديمقراطية^(٣٣) هو أكثر السبل ضماناً للوصول إلى أفضل الحلول: فالديمقراطيات الفعالة قد لا تحقق أعلى مستوى من معدلات النمو بيد أن فرصها أفضل في تحقيق نواتج مستقرة على المدى البعيد، كما أنها تتسم بقدر أكبر من المرونة إزاء امتصاص الصدمات والتعافي منها. ويؤثر الاستقرار الاجتماعي - السياسي بشدة على توقعات الأعمال التجارية ومناخ الاستثمار والتقدم التكنولوجي، التي تشكل، كما سنوضح لاحقاً، المحركات الحاسمة للأداء الاقتصادي. وتتفاوت حالة البلدان الأفريقية فيما يختص ببيئة الأعمال التجارية، حيث يبلي بعضها بلاءً أفضل من بلدان جنوب آسيا على سبيل المثال، بيد أن الغموض السياسي والعنف والجريمة وإنفاذ العقود وحماية المستثمرين تكتنفها مشاكل في العديد من البلدان مما يؤثر على حجم الاستثمارات وتفضيل المشاريع والأنشطة الواعدة بمكاسب سريعة والتي لا مجال فيها للحظ. والجدير بالملاحظة أن تحليلاً للنمو في أفريقيا أجري مؤخراً يعزى حوالي الثلث لاستغلال الموارد الطبيعية، وما تبقى إلى تنمية أنشطة البيع بالجملة والتجزئة (١٣ في المائة)، والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية (١٠ في المائة)، والعقارات والبناء (١٠ في المائة) والوساطة المالية (٦ في المائة)، والإدارة العامة (٦ في المائة). أما إسهامات القطاعات الحقيقية، أي الصناعات التحويلية والزراعة، فقد بلغت ٩ في المائة و١٢ في المائة على التوالي^(٣٤) ومثل هذان العاملان مصادر النمو والعمالة في شرق آسيا وقد يستمران في القيام بدور حاسم في المستقبل. وإذا كان الأمر كذلك فهل يمكن لإسهامهما في النمو، الذي يبدو أنه يتضاءل في أفريقيا، أن يرتفع؟

١٦ - **مصادر النمو:** يسود توافق (إن كان هذا هو المصطلح الصحيح) في أوساط خبراء الاقتصاد مفاده أن النمو يعتمد على مساهمة رأس المال وإنتاجية العوامل الإجمالية. ويقدر يورغيسون وفو^(٣٥) (٢٠٠٧) أنه خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥ أسهم رأس المال في ١١٠ بلداً بنسبة ٤١ في المائة من النمو في حين أسهمت إنتاجية العوامل الإجمالية بنسبة ٢٢ في المائة منه. وبحلول الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤ انخفض نصيب رأس المال إلى ٣٤ في المائة في حين ارتفع نصيب إنتاجية العوامل الإجمالية إلى ٣٧ في المائة. أما بالنسبة للتنمية في آسيا فقد أسهمت العوامل الأخيرة بمقدار ٣٩ في المائة في حين كان نصيب رأس المال ٣٥ في المائة. بعبارة أخرى فإن ما يتراوح بين ٧٠

(٣٣)-يشدد بيزلي و بيرسون (٢٠١١) على أهمية المؤسسات السياسية المتماسكة التي تعزز المصالح المشتركة وتوفر المنافع العامة بوصفها ركائز للرخاء. أنظر أيضاً تورستن بيرسن وغيدو توبيليني (٢٠٠٧) "The growth effect of democracy: is it heterogeneous and how can it be estimated?", 14 May 2007. people.su.se/~tpers/papers/cifar_paper_may16_07.pdf.

(٣٤)- أنظر "McKinsey on Africa: a continent on the move", July 2010. Available from mckinseyonsociety.com/mckinsey-on-africa.
(٣٥)- Dale W. Jorgenson and Khuong Vu, "Information technology and the world growth resurgence", *German Economic Review*, vol.8, No.2 (May 2007).

و٧٤ في المائة من النمو يتأتى من هذين المصدرين المترابطين. وفي البلدان الأفريقية أسهم رأس المال بما نسبته ٢١ في المائة مقابل ٢٣ في المائة لإنتاجية العوامل الإجمالية في الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤. ويعزى معظم النمو في أفريقيا إلى مدخلات العمالة، وهو نمو طغت خلاله المكاسب الكمية على النوعية. وفي هذا تأكيد للنقطة التي ذكرها ندولو وآخرون^(٣٦) (٢٠٠٧) بشأن الإسهام المتدني أو السلبي لرأس المال المادي وإنتاجية العوامل الإجمالية في النمو في أفريقيا خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٣. بيد أن المؤلفين أشارا إلى أن التحسن في إنتاجية العوامل الإجمالية ساعد كثيراً في التعافي الذي حدث في أواخر التسعينات. والاستثمار الرأسمالي في الهياكل الأساسية^(٣٧) والإسكان والأصول المنتجة يعتبر في غاية الأهمية في المراحل الأولى من التصنيع كما تبين المؤلفات الحالية لحسابات النمو، ولكن خلال عملية تطور البلدان يُستمد معظم النمو من إنتاجية العوامل التي تعكس التغيرات التكنولوجية المجسدة وغير المجسدة والابتكارات والمعارف الضمنية وما يتحقق على صعيد الفعالية من مصادر كثيرة. ويربط العديد من الباحثين تفاوتات الدخل وبطء وتيرة تقارب مستويات الدخل فيما بين البلدان بالبطء في استيعاب التكنولوجيات والفجوات^(٣٨) المستمرة على صعيد التكنولوجيا. وعندما تتسع الفوارق التكنولوجية، كما هو الحال لمعظم البلدان الأفريقية في المراحل الأولى للتصنيع، تتحقق أكثر إنتاجية العوامل الإجمالية من الاستثمار في الأصول الثابتة التي تجسد أحدث التكنولوجيات. وفي المراحل اللاحقة يتولى الابتكار، التدريجي وغير التدريجي، الذي يقل ارتباطاً بالاستثمار الرأسمالي، الدور الرائد في هذه العملية. وعليه يبدو أنه خلال العقدين المقبلين قد يتعين على أفريقيا أن تستثمر بقوة بغية سد العجز في الهياكل الأساسية في قطاع الزراعة والقطاع الحضري وأن تعمل على تعميق وتوسيع نطاق القاعدة الصناعية. وكما هو الحال بالنسبة لبلدان آسيا ذات الأداء المتميز، سوف يتأتى ما يزيد عن نصف النمو من الاستثمارات الرأسمالية بما في ذلك رأس المال الخاص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (وهو مساهم هام) وتحل محله إنتاجية العوامل الإجمالية ربما في ظرف ١٥ سنة. وإذا كان لهذين العاملين ذلك القدر من الأهمية، ولكي تتحقق أغراض النمو وبدرجة أقل الرفاه وطول العمر، فإن التدابير الرامية إلى رفع مستوى الاستثمار في بعض المجالات الخاصة تستحق أن تحظى بأقصى درجات الأولوية. ويدل هذا على أهمية القضايا المتصلة بالهياكل الصناعية وحيازة التكنولوجيا.

١٧ - تعبئة الموارد المحلية من أجل التصنيع والصادرات: إن محدودية الاستثمارات في الصناعات التحويلية وضعف نصيبها في الاقتصادات الأفريقية يسلبان الضوء على أوجه الضعف في تكوين المنتج ومزيج الصادر. ويؤثر العامل الأول على المسار المستقبلي للتحوّل الصناعي والثاني على الإمكانيات التصديرية. ويبين عبدون وفليبي^(٣٩) باستخدام منهجية فضاء المنتج^(٤٠) التي ابتدعها هيدالغو وهاوسمان^(٤١)، أن هيكل التصدير للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد لم يتغير إلا قليلاً في الفترة من ١٩٦٢ - ٢٠٠٧. فقد بقيت هذه البلدان مصدرة للقليل من المنتجات التي تقع كلها تقريباً في حافة فضاء المنتج (رغم أنه يجب ملاحظة أن صادرات غانا وكينيا وجنوب أفريقيا تغطي عليها المصنوعات التحويلية). وكان أداء البلدان غير الساحلية أفضل قليلاً إذ أنها أضافت

(٣٦) - Benno Ndulu and others, "Challenges of African growth: opportunities, constraints and strategic directions", 2007.

يمكن الاطلاع على الموقع: www.naider.com/upload/AFR_Growth_Advance_Edition.pdf

(٣٧) - يمثل اعتماد برنامج تنمية الهياكل الأساسية في أفريقيا مؤخراً خطوة نحو نهج متسق إقليمياً يأتي استجابة للنمو المتوقع للطلب.

(٣٨) - أنظر. Parente and Prescott (2000); Comin Hobijn and Rovito (2008); and Comin and Hobijn (2010).

(٣٩) - أنظر Arnelyn Abdon and Jesus Felipe, "The product space: what does it say about the opportunities for growth and structural transformation of sub-Saharan Africa?", 19 May 2011. Available from papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1846734.

(٤٠) - أنظر Gelb (2000) books.google.com/books?isbn=0821344951. and Gelb and others (2009)

<http://www.cgdev.org/content/publications/detail/1421337>

(٤١) - César A. Hidalgo and Ricardo Hallsman, "The building blocks of economic complexity", Harvard University Center for

recopyInternational Development working paper No.186, September 2009.

Available from www.hks.harvard.edu/var/ezp_site/storage/fckeditor/.../186.pdf.

إلى حافظتها الصادرات التي كانت أقرب إلى الداخل المتشابك لفضاء المنتج. أما البلدان الساحلية فأبليت أحسن بلاءً وبرهنت على ميزتها النسبية في منتجات أكثر ترابطاً مع غيرها خاصة الملابس. بيد أن جنوب أفريقيا، التي تمتلك العدد الأكبر من المنتجات الواقعة في صميم فضاء المنتج، تفوقت على باقي البلدان الساحلية. ويلاحظ عبدون وفليبي (٢٠١٢، ص ١٢) أن الهيكل الإنتاجي الذي يتسم بقلّة التنوع في أفريقيا فضلاً عن النسبة العالية من المنتجات الطاغية (الهامشية) التي يصدرها العديد من البلدان تحد من إمكاناتها التصديرية لدرجة كبيرة. فتتنوع الصادرات والارتقاء بها أمران لا غنى عنهما خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة التي تحتاج لأسواق خارجية لإيجاد طلب كاف للنمو السريع. وإذا استخدمنا مصطلحات هيدالغو وهاروسمان، فهذه البلدان يتعين عليها القفز إلى داخل فضاء المنتج اقتداءً ببلدان شرق آسيا، بغية تحسين إمكاناتها التصديرية. وقدرة هذه التدابير على تحقيق النتائج المنشودة تعتمد، كما أثبت اشتري و ريشيف،^(٤٢) على النجاح في إحداث "خبطات كبيرة"، أي صادرات كبيرة لعدد قليل من المنتجات في سوق واحدة أو عدد محدود من الأسواق. ويبدو أن نصيب الأسد من حصائل الصادرات يأتي من الخبطات الكبيرة التي يصعب التنبؤ بها فوق أن مكونات هذه الخبطات نفسها خاضعة للتقلب. والوصفة الناجحة التي يمكن استنقاؤها من تجارب الأمم الرائدة في مجال التصدير تكمن في إيجاد الظروف التي تيسر إنشاء ورعاية شركات يمكنها النفاذ إلى قلب فضاء منتج واستغلال الفرص السانحة لكي تصبح مصدرة لمنتجات متنوعة. وهذا ما يعيدنا إلى موضوع الاستثمارات الصناعية ومكونات المنتجات المصنعة والخدمات. فهل تستطيع البلدان الأفريقية حفز الاستثمار (المحلي والأجنبي) بدعم من الادخار المحلي؟ وأي تحسينات ينبغي إدخالها في مناخ مزاولة الأعمال التجارية وفي قضية الحصول على التمويل بتكلفة معقولة^(٤٣)، من خلال مبادرات القطاع العام كما هو الحال في الصين أو من خلال الحوافز المقدمة لرجال الأعمال؟ ومما لا شك فيه أن الاستثمار في الهياكل الأساسية يمكنه أن يخفف من القيود التي تواجه الأعمال التجارية، بيد أن بناء الهياكل الأساسية لا يمكنه في حد ذاته أن يفضي إلى تعميق وتنويع القطاع الصناعي.

١٨ - رأس المال البشري ونوعيته: يقودنا التركيز المتزايد على رأس المال البشري والابتكار إلى التساؤل عما إذا كان بمقدور تطوير التكنولوجيا والابتكار أن يحل محل ضعف مستويات الاستثمار النسبي من خلال تعزيز إنتاجية العوامل الإجمالية. بعبارة أخرى هل تستطيع البلدان الأفريقية التغلب على الصعاب والتصدي في نفس الوقت للتنويع الصناعي ورفع معدلات النمو عن طريق "الإلهام" عوضاً عن تراكمات رأس المال الصعبة المنال؟ هل في الإمكان اللحاق بركب التكنولوجيا وتبني الابتكار دون الحاجة إلى زيادة الاستثمارات الرأسمالية؟

١٩ - ولا يتضح هذا الأمر من تجربة بلدان شرق آسيا والهند (التي رفعت معدلات الاستثمار إلى ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكي تنمو بمعدل ٧ - ٨ في المائة في المتوسط في السنوات الأخيرة). ولا يمكن استبعاد إمكانية حدوث ذلك بالنسبة لبعض البلدان، الأمر الذي يتناغم مع الإيمان بالنمو "المنعدم الوزن" وبالإيمان بخدمات قابلة للتداول تتسم بالابتكارية كمحركات أساسية للنمو والعمالة في الاقتصادات الناشئة. بيد أن الأبحاث التي أجراها هانوشيك وبريدشيد وبرينوليفسون وغيرهم تشير إلى أن اتخاذ مسار كهذا سوف يقتضي تعميق رأس المال البشري والجيد النوعية بمساعدة سياسات تعليمية وصحية بعيدة المدى. وإذا كان بمقدور بعض الاقتصادات الأفريقية المنتقاة أن ترفع مستوى عملها، وإذا كان هذا بدوره يمكن الأعمال التجارية من تعزيز

(٤٢) - William Easterly and Ariell Reshef, "African export successes: surprises, stylized facts, and explanations", National bureau of Economic Research working paper 16597. December 2010.
يمكن الاطلاع عليه في الموقع: www.nber.org/papers/w16597.pdf.

(٤٣) كثيراً ما يقال إن ارتفاع تكلفة التمويل ومحدودية الوصول إليه يرجع سببها إلى كون الشركات الأفريقية تجتاز المراحل البدائية للنمو وقدرة التصدير لديها محدودة.

وتيرة استيعاب التكنولوجيا والبحث والتطوير والابتكارات فمن الممكن تصور نقلها إلى مسار أعلى للنمو ترافقه زيادة متواضعة في تراكم رأس المال. وفي الواقع فإن الارتقاء بنوعية القوة العاملة من شأنه أن يؤثر في الأداء الاقتصادي من خلال قنوات متعددة تشمل نوعية الحوكمة وتحكم مؤسسات السوق في حشد الموارد وتخصيصها وإدارة المشاريع التجارية الخاصة والعامة. وسوف يؤثر رأس المال البشري في بناء هياكل أساسية بحثية وإنتاج الأفكار وتسويقها. فرأس المال البشري حين يتمتع بالدافع النفسي اللازم يؤثر على نشاط الأعمال الحرة. أما الجزء الصعب فيمكن في تحديد وتنفيذ السياسات التي سوف تأتي بنتائج في فترة خمس أو عشر سنوات، من خلال فعالية سياسات التعليم والصحة ومن ثم ترجمة المكاسب المحققة على صعيد نوعية رأس المال البشري إلى أداء في مجال النمو. وفي مجال التعليم لم يجد أي بلد الوصفة الدقيقة رغم أن بلدانا صغيرة مثل سنغافورة وفنلندا يمكنها أن تدعي إحراز قدر من النجاح. ولكن من بين هذين البلدين حققت سنغافورة وحدها معدلات النمو التي تسعى البلدان الأفريقية إلى تحقيقها، في حين بلغ متوسط النمو في فنلندا في التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين أقل من ٤ في المائة، الأمر الذي تحقق من خلال الدمج بين الاستثمار في رأس المال البشري مع مستويات عالية جداً من الاستثمار الثابت تشمل على الأخص الصناعات التحويلية.

٢٠ - وفي ما يتصل بالسياسات الصحية فإن عبء الأمراض والأوبئة الذي تنوء بحمله أفريقيا يزيد من التحدي المائل أمام صانعي السياسات. والانتشار الواسع النطاق للأمراض المعدية المهلكة يقوض الجهود التي تبذل لبناء رأس المال البشري، ويضاف إلى هذه الأمراض انتشار الأمراض المزمنة الناجمة عن تغير أساليب الحياة وعادات الأكل المرتبطة بالتحضر^(٤٤) فهل المسار القائم على رأس المال البشري وانخفاض الاستثمار الثابت هو المسار الناجع للبلدان الأفريقية؟ الإجابة على هذا السؤال ليست واضحة لكن الأمر الواضح هو أنه أياً كانت الإستراتيجية المتبعة فليس بمقدورها أن تهمل الاستثمار في رصيد القارة من رأس المال البشري وتحسينه أو تنتقص منه.

٢١ - **التنمية الحضرية:** إن سياسات التصنيع والابتكار (المؤثرة على بيئة الأعمال التجارية) تسير جنباً إلى جنب مع سياسات التحضر. ويؤثر الاثنان معاً على نوع الأنشطة الإنتاجية التي يمكن أن تزدهر، وعلى قدراتها التنافسية، وحجم العمالة التي تولدها وإمكانات النمو لديها والدخل الذي تدره للمدن. وثمة اختبار لصانعي السياسات يتمثل في إدارة التحضر بغية الحصول على المكاسب الإنتاجية المتأتية من اقتصادات التحضر إلى جانب طائفة متنوعة من التأثيرات الجانبية مع الحد من التكلفة الباهظة للموارد والطاقة مقارنة بأعداد السكان؛ واحتواء العوامل الخارجية السلبية التي تقوض نوعية الحياة الحضرية وتسهم في التدهور البيئي. وينبغي لصانعي السياسات التصدي بلا هوادة للأنماط السالبة للتمدن الحضري غير المنظم المنتشر في جميع البلدان تقريباً، والمشاكل الناجمة عن الموروث من الهياكل الأساسية والسكن، ومقاومة أصحاب المصالح الخاصة المستفيدين من الوضع الراهن. غير أن إهمال الإستراتيجية الحضرية والسياسات التمكينية قد يضر إضراراً بالغاً بأحد العناصر الهامة للتنمية ويعوق الجهود المبذولة للحد من تغير المناخ وتخفيف آثاره. إن استراتيجيات النمو في السياق الأفريقي أو حتى سياق البلدان الأكثر نمواً هي استراتيجيات في غاية التعقيد كما أن معظم الإدارات المحلية تفتقر إلى القدرات الفنية والمهارات الإدارية والتمويل لإقناع أصحاب المصلحة المتعددين بفعالية أي إستراتيجية على المدى الطويل. وإضافة إلى ذلك فإن هذه الإدارات تكابد لتعبئة الأموال اللازمة لتنفيذها خطوة بخطوة عبر فترة تمتد إلى عقود، حتى عندما يتغير المسؤولون وتبرز إلى حيز الوجود تكنولوجيات جديدة وتتجدد اتجاهات

(٤٤) Ama de-Graft Aikins and others, "Tackling Africa's chronic disease burden: from the local to the global", 19 April 2010. Available at www.globalizationandhealth.com/content/6/1/5.

Peter J. Hotez and Aruna Kamath, "Neglected tropical diseases in sub-Saharan Africa: review of their prevalence, distribution, and disease burden", 25 August 2009. Available from www.plosntds.org/article/info:doi/10.1371/journal.pntd.0000412

التفكير فيما يختص بالأساليب الأمثل لتخطيط المدن. وربما كان أفضل ما يمكن أن يقدمه تقرير كهذا هو أن يسمى أفضل الخيارات بالنظر إلى التكنولوجيات المتاحة وأن يحدد سبيلاً للمضي قدماً مع الإشارة إلى العقبات التي يواجهها واضعو سياسات التنمية الحضرية.

٢٢ - الإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية: على الرغم من وفرة المتخصصين في إمكانيات النمو الكامنة في الأنشطة ذات القاعدة الحضرية فإن فرص أفريقيا في النمو والتصدير سوف تعتمد في العقود القادمة على إنتاجية ومرونة الاقتصاد الزراعي الذي يعد أكبر المخدمين في جميع البلدان تقريباً، وخاصة بالنسبة للنساء نظراً لما تزخر به أفريقيا من أرض شاسعة صالحة للزراعة وغير مستغلة يمكن أن تشكل مصدراً هاماً للصادرات.^(٤٥) وقد أهملت أفريقيا البحوث الزراعية مما جعل إنتاجية العمالة والأراضي تقبع في مستوى يقل كثيراً عن مستواها في المناطق الأخرى، كما أن الباحثين الأفريقيين لا يحرزون سوى تقدم محدود في تطوير سلالات المحاصيل البالغة الأهمية للمزارعين^(٤٦) والقادرة على مقاومة الأمراض والجفاف. ومما يزيد الأمور تعقيداً الشح المتزايد في المياه في عدد من البلدان ولاسيما في شمال القارة وشرقها. ومن المرجح أن يتفاقم الوضع مع ارتفاع أعداد السكان وتزايد الاحتياجات الصناعية والحضرية وتفاقم الجفاف الناجم عن الإحترار العالمي كما هو واضح للعيان بالفعل في كينيا وإثيوبيا. وسكان الريف ليسوا وحدهم من يتوجب عليهم تحمل شح المياه في العقود القادمة^(٤٧) بل سكان المدن أيضاً، وهناك مخاطر من أن يؤدي تعذر الاتفاق على تقاسم عادل للموارد المائية إلى زرع بذور الخلافات بين الأمم المشاطئة. وثمة مجموعة من المعالجات تتضمن التسعير والمحافظة والحلول التكنولوجية سوف تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية، بيد أن التاريخ القريب لا يبعث على التشجيع. ورغم تنامي الدليل على انحسار كميات المياه العذبة فإن البلدان الأفريقية لم تتخذ بعد المبادرات اللازمة لإدارة مواردها المائية. وسوف تكون المياه، سواء بمفردها أو مقترنة بالتنمية الزراعية، أحد العناصر الهامة في حسابات مسؤولي التخطيط الذين يقع على عاتقهم رسم المسار الاقتصادي لبلدانهم. وسوف تتطلب الإنتاجية الزراعية وإدارة المياه قدرًا من الموارد المحدودة من خلال الاستثمارات اللازمة في رأس المال البشري والبحوث ذات الفائدة العملية والهيكل الأساسية الحديثة^(٤٨) وسوف يشكل هذا عملاً هائلاً وباهظ التكاليف لكن الاقتصادات بدونه سوف تكون تحت رحمة ضغوط غير محتملة (بسبب ارتفاع أسعار الغذاء، واختلالات التجارة وندرة المياه) وسوف تزرع المدن تحت وطأة الهجرة غير المنظمة من المناطق الريفية.

٢٣ - التجارة الإقليمية والعالمية: وأخيراً وليس آخراً، ونظراً لأن معظم البلدان الأفريقية صغيرة الحجم، فإن فرص نموها سوف تعتمد إلى حد كبير على بيئة التجارة الخارجية. والعولمة "الحميدة" التي تنمو في ظلها التجارة الإقليمية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان القارة والتي تحقق المصلحة المتبادلة لجميع الأطراف من شأنها أن تعزز السياسات الأخرى. وقد يحظى الإبقاء على العولمة والمساهمة في المنافع العامة التي

(٤٥) Klaus Deininger and Derek Byerlee (2011), Rising Global Interest in Farmland. Washington DC. World Bank. They note that of the 10 countries with large stocks of potentially cultivable land, 5 are in Africa. Globally there are 446 million hectares of such unutilized land that is unforested, non-cultivated and with less than 25 people per square kilometre. Of this stock, 201 million are in Africa. Chad, the Democratic Republic of the Congo, Mozambique, the Sudan and Zambia head the list.

(٤٦) The breakthrough will come from replacing annuals with equivalent perennials so as to reduce erosion and enable soils to hold on to nutrients.

(٤٧) Vital water graphics : an overview of the state of the world's fresh and marine waters ". second edition (2008), chap, 2, أنظر "Freshwater resources", section on "A scarce and competitive resource", graphic on "The coming water scarcity in Africa".

يمكن الاطلاع عليه على الموقع : www.unep.org/dewa/vitalwater/article83.html

(٤٨) M. Schaefer, "Water technologies and the environment: ramping up by scaling down", Technology in Society, vol.30, No.3-4 (August- November 2008) Science, vol. 313, issue 5790 (25 August 2006), special issue on freshwater resources.

يمكن الاطلاع عليه على الموقع : www.sciencemag.org/content/313/5790.toc. www.mendeley.com/.../water-technologies-environment-ramping-up...

سوف تتضاعف مزاياها بالأولوية على المدى المتوسط. ومع ذلك فإن بلدان أفريقيا غير الساحلية العديدة من شأنها أن تفيد من تزايد التجارة فيما بين البلدان الأفريقية التي لا تشكل في الوقت الحالي سوى ١٠ في المائة من إجمالي التجارة الأفريقية، والتي تستحوذ فيها البلدان الكبيرة على نصيب الأسد.^(٤٩) والقرار الأخير الذي اتخذته مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء منطقة للتجارة الحرة على صعيد القارة يعطي بعض الأمل في تعزيز حصة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية من مجمل تجارة القارة. هل يكمن الحل في تحسين أداء الجماعات الاقتصادية الإقليمية؟ أم أن على البلدان الأفريقية أن تبذل المزيد من الجهود لتسهيل التجارة وتنويع الصناعة وتحسين الهياكل الأساسية للقارة^(٥٠) المشهورة بتدنيها، التي تهدر الوقت وتزيد من التكلفة المالية لحركة البضائع؟^(٥١) وقد يبدو أنه لا مفر من إتباع نهج استباقي واستراتيجي في العلاقات الاقتصادية الدولية ولكن بالإضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية مع دول الجوار والإبقاء على الروابط التجارية القائمة مع الشركاء الغربيين التقليديين، فسوف يتعين على البلدان الأفريقية مواجهة القوة التنافسية للهند والصين وغيرهما من بلدان جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وسوف يقتضي هذا أيضاً تنسيقاً بين السياسات واستحداث نهج إقليمي.

سابعاً - ملاحظات ختامية وتساؤلات

٢٤ - يمكن لتقرير مثل الذي بين أيدينا أن يساعد البلدان على استباق التحديات والطوارئ والاستعداد لها. ولكي يكون التقرير مفيداً يجب أن يكون واقعياً في اقتراح الأهداف وصريحاً في عرض الصعوبات. واستناداً إلى القراءة المتعمقة للتجارب ذات الصلة يمكنه أن يوفر إرشادات مستنيرة، وليس خطة متكاملة، وأن يشكل حافزاً للحوار بشأن التساؤلات التالية:

- ما هي المخاطر التي يتعرض لها استقرار النمو في أفريقيا على المدى الطويل فيما يتصل بالحوكمة والأوضاع الاقتصادية العالمية؟
- كيف ستؤثر الاتجاهات الكبرى الناشئة مثل تعددية الأقطاب في العالم والفترات الانتقالية الديمقراطية وتغير المناخ والثورة الرقمية على الاحتمالات المرتقبة لأفريقيا على المدى الطويل؟
- هل سيتم تنفيذ الالتزام بالتكامل الإقليمي على نحو يعزز السلم والأمن والقدرة التنافسية؟

٢٥ - وقد تكون الأربعون سنة القادمة صعبة. وإذا لم تتصدى البلدان بصفة مشتركة للمشاكل المحلية والعالمية التي تلوح في الأفق قد يكون النصف الثاني من القرن بمثابة عصر تفاقم الأزمات.

(٤٩) أنظر Harry Broadman (2007) Africa's Silk Road. Washington DC. World Bank. For a detailed account of Africa's trade prospects with Asia and the trade facilitation issues that dog the growth of trade.

(٥٠) أنظر Alan H. Gelb, *Can Africa Claim the 21st century?* (Washington, World Bank, 2000). See also Vijiya Ramachandran. Alan Gelb and Manju Kedia Shah, "Africa's privates sector: what's wrong with the business environment and what to do about it", 23 March 2009.

يمكن الاطلاع عليه على الموقع: www.cgdev.org/content/publications/detail/1421337

(٥١) Brookings Institution Africa Growth Initiative, "Accelerating growth through improved intra-African trade", January 2012. Available from www.brookings.edu/~media/files/reports/2012/01_intra_africa_trade/01_intra_african_trade_full_report.pdf.